Mission Permanente du Sultanat d'Oman
aupres des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Geneve

البعثة الدائمة لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the United Nations Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons and with reference to the Note Verbale dated 31 March 2015 regarding a questionnaire to assess the human rights implications of the implementation of the Madrid International Plan of Action on Ageing, has the honour to enclose the responses received from the concerned authorities in the Sultanate of Oman.

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons the assurances of its highest consideration.

MISSION PERMANENTE DU SULTANAT D'OMAN * GENEVE *

United Nations Independent Expert on the enjoyment of

all human rights by older persons

Office of the High Commissioner for Human Rights

Palais des Nations

CH-1211 GENEVE 10

3a, Ch. de Roilbot, 1292 Chambesy, Tel: +4122 7589660, Fax: +4122 7589666, E-mail: mission.oman@ties.itu.int

تقرير رد السلطة على
استبيان حول تقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان
لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للعمل في مجال الشيخوخة

المقدمة

تتجاوب برامج رعاية المسنين بسلطنة عمان مع التوجهات العالمية التي تفضل رعاية المسن في بيئته وفي داخل أسرته والتقليل قدر الإمكان من الرعاية داخل المؤسسات الإيوائية ، التي ثبت ظهور سلبيات كثيرة من خلال العمل بها كبرامج رعاية للمسنين .. وتقوم سياسة وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ ما دعت إليه خطة العمل العالمية للشيخوخة وخطة العمل العربية للمسنين وفق الرؤية المنهجية والتخطيطية الشاملة لتتسم بالتعامل مع المسنين بحسب ما تتطلبه الضرورة على اعتبار فئة كبار السن احدى الفئات التي توليها عنايتها بتوفير الخدمات المتعددة والمتنوعة لها ليس لأنها فئة تحتاج للرعاية والحماية الحقوقية فقط .. بل لان لديها قدرات وامكانيات ايجابية يمكن استثمارها وتوظيفها للمساهمة في العمليات التنموية والنهوض بالمجتمع .. وقد اتسمت هذه المنهجية والمرئيات كمسارات تخطيطية تنموية بما يلي :

- الحرص على الاهتمام بفئة المسنين باعتبارهم اصالة المجتمع في الماضي والحاضر وخبرة المستقبل مشيرة الى تزايد عدد المسنين في السلطنة كما في غيرها من دول العالم نتيجة ارتفاع متوسط الأعمار وتحسن الظروف الصحية وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام حيث بلغت نسبة المسنين ٢،٥ ٪ من إجمالي عدد السكان.
- تعزيز الشراكة المجتمعية مع (القطاع الأهلي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني).
- تنمية القدرات وتمكينها من زيادة المشاركة وتوفير الخدمات الأساسية.
- تعزيز آلية وبرامج الشبكات الاجتماعية لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية ودعم خدماتها لفئات المسنين الأكثر حاجه من خلال التدخل المباشر لجهات الحماية .

السؤال الأول :

كيف تقوم الحكومة بدمج النهج الشامل حول حقوق الانسان في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية في مجال الشيخوخة وكيف يتم ترجمة ذلك الى سياسات واجراءات ملموسة في أرض الواقع ؟

الجواب :

إن حقوق المسنين تعتبر أساساً تشريعياً وارداً في الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وأن حماية من بلغوا سن الشيخوخة من مخاطر العوز والحفاظ على حقوقهم الأدبية يعتبران تجسيداً للتضامن الاجتماعي بين الأجيال، ولذلك فإن من العدالة الاعتراف بحق هؤلاء في توفير حياة آمنة لهم في اسرهم التي قاموا على بنائها منذ لبنتها الأولى، مؤكدين على أن هذه الحقوق هي حقوق أدبية وحقوق مادية.

ومما يؤكد عزم سلطنة عمان على بناء مرجعية في مجال رعاية كبار السن تأصيلاً للرؤية خطة عمل مديد ولتحديد مناهج العمل في هذا الميدان الهام باتجاه مواجهة التحديات واستشراف المستقبل لتحسين أوضاع المسنين. حيث ترجم ذلك من خلال اعداد قانون لرعاية المسنين وهو قيد التشريع .لكون ذلك جزءا من منظومة قيم المجتمع العماني الراسخة والثابتة في موروثنا الحضاري والثقافي العربي والإسلامي لتواكب مع متغيرات العصر والحداثة المصاحبة لكافة المفاهيم. اضافة الى اعتماد سياسة صحية بنيت على :

- الوصول إلى شيخوخة آمنة يتطلب تعزيز برامج الصحة الأولية والرعاية الصحية منذ مراحل السن المبكرة، بما يتطلب توفير التطلبات الصحية للأمراض المرتبطة بالشيخوخة وكبار السن بما في ذلك الموارد المالية لها .
- يوفر له سبل النهوض للوصول به إلى حياة كريمة للمسن كونه حقا أساسيا لا يمكن إغفاله أو تجاوزه.

واقتناعاً بأن المسنين بما لديهم من قدرات وامكانات اذا توفرت لهم خدمات الرعاية والخدمات التدريبية والتأهيلية الملائمة والفرص المتكافئة سيتمكنون من المشاركة بفاعلية جنباً إلى جنب مع شرائح المجتمع الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة في الدولة. فقد تم استحداث دائرة معنية بشؤون المسنين ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة :

وتختص بالآتي :

- دراسة حالات المسنين واقتراح الآليات المساعدة لتقديم الخدمات اللازمة لرعايتهم .
- تقديم الرعاية اللازمة للعجزة والمسنين في إطار أسرهم من خلال المؤسسات المعنية بذلك .
- المشاركة في وضع الخطط والبرامج التي تعني بالمسنين .
- الزيارات الميدانية لمتابعة حالات العجزة والمسنين المحتاجين للرعاية ومساعدتهم في حل مشاكلهم التي يواجهونها .
- العمل على تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال بالتنسيق مع المديريات الإقليمية والجهات المختصة .
- الاستفادة من برامج التأهيل المجتمعي في مجال خدمات العجزة والمسنين .
- الاستفادة من جهود المنظمات الدولية والإقليمية في مجال خدمات ورعاية المسنين .
- المشاركة في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالمسنين .
- إعداد البيانات والإحصائيات الخاصة بالمسنين
- التنسيق مع الجهات المعنية حول تنفيذ برامج التوعية الاجتماعية الخاصة بالمسنين.
- يجري حالياً توفير كوادر فنيه للنهوض بمهام الدائرة من خلال الإعلان عن ذلك.

السؤال الثاني :

كيف تضع الحكومة في عين الاعتبار حاجات مجموعات خاصة من كبار السن خلال تنفيذ خطة مدريد الدولية في مجال الشيخوخة ؟

الجواب :

تهدف الوزارة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والثقافية والترفيهية إلى المستفيدين بما يوائم حالاتهم ومتطلباتهم التيسيرية ، وتكيف البرامج والخدمات وفق ما تحتاج هذه الفئة المحددة مع توفير المتطلبات الضرورية لتمكينهم من التغلب على الآثار التي نجمت عن هذه الحالات وضمان حياة كريمة هادئة لهم سواء أكانوا ضمن أسرهم حيث تبنت وزارة التنمية الاجتماعية مع وزارة الصحة والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة المشروع الوطني للرعاية المنزلية للمسنين والمعوقين الذي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم الفعلية في بيئتهم وداخل نطاق أسرهم والتي منها الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والتغذوية.

كما يتم تقديم الرعاية للمسنين في دار رعاية المسنين، والذين يتم قبولهم وفق نظامها حيث تسعى الدار إلى تحقيق أهدافها بالوسائل الآتية : -

أولاً - تأمين الإقامة اللائقة والغذاء الصحي والملبس الملائم للمستفيدين.

ثانياً - تهيئة الأجواء النفسية والاجتماعية السليمة .

ثالثاً - توفير العناية الصحية المناسبة للمستفيدين والاعتناء بنظافتهم وتقديم الأجهزة المساعدة لهم .

رابعاً - توفير وسائل الراحة والتسلية والقيام بالسفرات وزيارة المتاحف والمتنزهات وإقامة الحفلات الهادفة إلى تنمية العلاقات الطيبة والمتينة بين مستفيدي الدار .

خامساً - التغذية الفكرية من خلال مكتبة وناد الدار .

سادساً - استخدام الأجهزة السمعية ومرئية .

سابعاً - توفير العدد واللوازم المناسبة لقيام المستفيدين ببعض الأعمال التي تتناسب مع أعمارهم وأوضاعهم الصحية وفق آليات العمل بذلك .

السؤال الثالث :

كيف أبلغت الحكومة كبار السن بخطة مدريد الدولية في مجال الشيخوخة وكيف يشارك كبار السن في تنفيذ هذه الخطة ..؟

الجواب :

إذكاء الوعي بخطة عمل مديد وتسليط الضوء على مضامينها وخاصة الحقوق واجبة الاداء المترتبة للمسنين وضمان مشاركة كبار السن بذلك من خلال الجمعية المعنية بتقديم الخدمات لهم بالتركيز لتنفيذ الخطة المذكورة وذلك من خلال : -

- توعية وتثقيف المجتمع بحقوق المسنين وخلق اتجاهات إيجابية نحو قضايا الشيخوخة .
- التركيز على الأسرة لتدعيم دورها في رعاية المسنين وضمان التواصل والتضامن بين الأجيال .
- تعزيز جمع البيانات الوطنية وتصنيفها وتحديثها ، بما يشمل تحسين نظم الإحصاءات واستخدام مؤشرات ومعايير تقديم الخدمات لهذه الشريحة من المجتمع
- تعزيز الشراكات وتحسين التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة – الصحية – الاجتماعية – الاقتصادية للعناية بالمسنين واستحقاقاتهم الحقوقية .
- إذكاء الوعي في إعمال جميع حقوق الإنسان للمسنين، وضمان حصول المسنين على المعلومات المتعلقة بحقوقهم والعمل بالتعاون مع الشركاء من أجل النهوض بتنفيذ التدابير التي تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمسنين .
- إدماج المنظور الجنساني ومنظور الإعاقة في مجال تقديم الخدمات وإيلاء اهتمام خاص للمسنات، والأشخاص ذوي الإعاقات من المسنين ،
- الحصول على المنافع الاجتماعية وغيرها من الاستحقاقات المترتبة لهم وفق القوانين المعتمدة
- تقوم وسائط الإعلام بدور اساسي في تسليط الأضواء على تقديم الخدمات اللائقة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية .
- تكثف تعميم المعلومات عن طريق الصحف والمطبوعات، والأقراص المدمجة واصدار أدلة تتضمن بالموارد المتاحة لخدمات هذه الفئة وتلبية حقوقهم واوجه الخدمات المطلوبة لهم والتعامل معهم سواء اكان ذلك ضمن الجو الاسري او في دار الرعاية الاجتماعية وتكثيف البرامج التثقيفية بهذا الخصوص .
- البرامج الإنمائية المجتمعية التي تتناول احتياجات وشواغل كبار السن أيضا في تعميق الوعي بسوء المعاملة والتثقيف في هذا المجال

السؤال الرابع :

ماهي الأثار التي أحدثتها خطة مدريد الدولية في المساواة وعدم التميز بين كبار السن؟

الجواب :

أن السلطنة تنظر الى الشيخوخة بأنها مرحلة طبيعية لها إيجابياتها وعطاؤها بما يملكه المسنون من خبرات ومهارات وقدرات، وليست مرحلة يكون فيها الفرد عنصراً غير منتج، مما ترتب على ذلك من الاعتراف لكبار السن بكافة حقوقهم في مواجهة المجتمع، والعمل على نشر وترسيخ المفاهيم الاجتماعية القائمة على احترام وتوقير لكبار السن لدى مختلف فئات المجتمع، باعتبار أن ذلك من مكونات الثقافة العربية الإسلامية، ومن أسس حقوق الإنسان، والعمل على حماية وكفالة تمتع كبار السن تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الأخرين بجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعزيز كرامتهم بما يمكن من القضاء على جميع أشكال الإقصاء، والتهميش، والتمييز والإهمال الذي يمارس ضد كبار السن.

أولاً : تضمين قضايا المسنين واحتياجاتهم في صلب سياسات السلطنة الاجتماعية والاقتصادية والشروع بوضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين نوعية حياتهم من خلال استراتيجية العمل الاجتماعي في السلطنة والتي تهدف :

- التأكيد على رعاية كبار السن في محيط اسرهم الطبيعية.
- كيفية تقديم الدعم للأسر الحاضنة، والتوعية بما قدمه المسنون من إسهامات اجتماعية واقتصادية، والاعتراف بها.
- العمل على مراجعة واستحداث التشريعات التي ترعى حقوقهم.
- إعداد الأبحاث والدراسات التي تحدد الاحتياجات الأولية لكبار السن، بالتنسيق مع بيوت الخبر العلمية .
- وضع الأليات اللازمة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف.
- الاستفادة من خبرات المسنين، سواء بإتاحة فرص العمل الجزئي أو الكامل لهم
- الاستفادة من التجارب القطرية لتطوير أساليب الرعاية المتكاملة

ثانياً :اضافة الى ما تقدم فقد اثمرت الخطة بخلق ثقافة مجتمعية وحكومية على :

❖ تشجيع المسنين على مواصلة العطاء والمساهمة في الإنتاج والاستفادة من خبراتهم وقدراتهم.

- تأكيد تكامل دور الأسرة والدولة ومؤسسات المجتمع المدني في رعاية المسنين.
- توعية المسن بحقوقه وتمكينه من ممارستها والانتفاع بها.
- التصدي لجميع أشكال التمييز والإقصاء التي يلاقيها المسن في الوسط العائلي والاجتماعي.
- التوعية المجتمعية الساندة بالصعوبات التي تواجه المسن لكفالة تحقيق اندماجه في المجتمع وحمايته ورفاهيته.
- بناء قاعدة معلومات وبيانات حول المسنين بحسب نوع الجنس تواكب التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع إجراء البحوث والدراسات حول أوضاع المسنين ورعايتهم.

السؤال الخامس :

ما هي الآثار المترتب على تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية في الوفاء بحقوق كبار السن فيما يخص المستوى المعيشي المناسب لهم ؟

الجواب :

لقد انعكست التشريعات الخاصة بالحماية الاجتماعية من خلال قوانين ضامنه لتحسين حالاتهم الاقتصادية وبما يؤمن الوفاء بهذه الحقوق ولمستوى معيشي مناسب لهم ومن هذه القوانين:

- قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني ٨٤/٨٧ م

حيث شمل القانون ضمن الفئات المستفيدة (الشيخوخة، كل ذكر او انثى بلغ الستين من عمره وليس له معيل ملزم قادر على نفقته وليس له مورد كاف للرزق) لتحقيق
توفير حماية اجتماعية للفئات الهشة اجتماعيا.. من خلال إقرار معاش شهري لهم وفق الاستحقاق ، وتقدم لهم مساعدات عينية وخدمية مثل البعثات الدراسية لأبنائهم (داخل وخارج السلطنة) إضافة إلى ما سبق ذكره من الإسكان الاجتماعي والأجهزة والمعينات الطبية لمحتاجيها وغيرها من التسهيلات التي توفر بيئة اقتصادية داعمة لهم، منها (صرف العلاوات المرضية لبعض الحالات التي تحتاج الى عناية خاصة ، صرف مساعدات مقطوعة، صرف العيدية لمرتين بواقع من قيمة المعاش الضماني ، صرف مبالغ الأوامر السامية لشهر رمضان الكريم، صرف تكاليف أداء فريضة الحج لعدد(٢٠٠) حاج سنوياً ، صرف مساعدات في حالة الكوارث والنكبات الفردية أو الجماعية . . . إلخ.

- قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٢ /٩١

يوفر نظام التأمينات الاجتماعية لكبار السن المشمولين به مجموعة من المنافع والمزايا لهم، وتتمثل في معاش مستحق عند بلوغ السن القانونية ، والمكافآت والمنح الإضافية بمختلف أنواعها...

❖ توجد بالسلطنة عدد من صناديق وهيئات التقاعد الحكومية او التابعة للقطاع الخاص — تعمل على تقديم خدمات التقاعد للمتقاعدين(المسنين) الذين سبق لهم العمل بالقطاعين الحكومي والخاص ، وذلك من خلال صرف مكافئات ومعاشات ما بعد الخدمة ومنها :

- صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية .
- صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية .
- صندوق الخاص بديوان البلاط السلطاني .
- صندوق الأجهزة الأمنية .
- صندوق تقاعد وزارة الدفاع .
- هيئة التأمينات الاجتماعية .

❖ إن منظومة القوانين الاجتماعية في سلطنة عُمان تواكب تطورات العصر ومقتضياته ويجري عليها تعديلات وفق متطلبات ذلك .

السؤال السادس :

يرجى توفير أفضل الممارسات من منظور حقوق الانسان التي حددته الدولية في تنفيذ ورصد ومراجعة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية في مجال الشيخوخة ؟

الجواب :

تسعى السلطنة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية للوصول الى أفضل الممارسات من منظور حقوق الانسان في تنفيذ ورصد ومراجعة وتقييم الخطة وتقديم الدعم الفني المتبادل للوحدات الأخرى ذات العلاقة في عملية تخطيط ومتابعة تنفيذ وتقييم الخدمات المشتركة بشكل متواصل . من خلال التعاون مع الشركاء الحكوميين والاهليين ، وذلك من خلال :

١. اللجان المشتركة .
٢. إعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن اوجه خدمات المسنين .
٣. إعداد تقارير سنوية عن إنجازات الخطة بمجال حماية المسنين .
٤. العمل على إعداد نظام محوسب للمتابعة والتقييم .
٥. تفعيل آلية عمل فريق الرعاية المنزلية للمسنين ومتابعته وتقيم الاثر لخدماته التي يقدمها للمسن داخل الأسرة ، وإشراك الجهات المجتمعية والحكومية المعنية بذلك ضمن عمل الفريق
٦. متابعة التطوير المؤسسي للموظفين المعنيين في المحافظات بتقديم الدعم الفني في إعداد خططهم التنفيذية ومتابعة تنفيذها .

٧. تحديد الأولويات اللازم إجراؤها لمتابعة خطة العمل، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الموارد اللازمة لإجراء الزيارات والمسوحات الميدانية والاستفادة منها لخدمة نشاطات الخطة.

٨. تعيين نقاط ارتكاز وتواصل من الموظفين المعنيين للمتابعة (Focal Person) من الجهات الرئيسية المشاركة في تقديم الخدمات للمسنين غرض المتابعة والتقييم بشكل عام وعلى آلية التنفيذ بشكل خاص.

٩. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة الحكومية والمجتمعية لتسهيل المهام المشتركة ومتطلبات الدعم ، بحيث يتسنى متابعة المنجزات والوقوف على الإخفاقات .

١٠. مناقشة سير العمل في التنفيذ بناءً على التقارير المقدمة من الوحدات المعنية ، بحيث تركز التقارير على الإنجازات والتحديات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات.

١١. مراجعة المهام بما يخص المتابعة والتقييم وأدوات المتابعة والتقييم المستخدمة بشكل دوري وتحديثها بناءً على الواقع المنفذ .

١٢. عقد حلقات عمل / ندوات ... للتقييم التشاركي لتنفيذ التقييمات الطارئة للجوانب الحرجة التي تظهر في الخطط على أساس ما تقتضيه الحالة.

١٣. اشراك المجتمع المدني من خلال (جمعية أصدقاء المسنين) في التنفيذ والرصد والمراجعة والتقييم وسماع آرائهم من خلال اجتماعات دورية كشركاء للتعبير عن أفكارهم ومن خلال هذه الممارسات والمناقشات لضمان التنفيذ لخدمات مجيدة .

١٤. القيام بتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات لمكونات وآليات الخدمات المنفذة لهم.

السؤال السابع:

يرجى توفير معلومات حول ابرز التحديات (مثل التحديات المؤسسية ، الهيكلية والصعوبات الاخرى) تواجهها الحكومية في كافة المستويات (الطائفية والاقليمية والوطنية) في حياة واحترام والوفاء بحقوق كبار السن خلال تنفيذ خطة مدريد الدولية في الشيخوخة ؟

الجواب :

رغم تماسك البناء الاجتماعي المدعم والمعزز بالقيم الدينية والعربية وخصائص الترابط والتكافل والتراحم والاحترام والتقدير لكبار السن .. الا انه من المؤكد وجود تحديات وصعوبات تواجهها الحكومة ..وبما يتطلب اخذها بالاعتبار في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لرعاية كبار السن وتذليلها وتحسين اوجه تقديم الخدمات لهذه الفئة وتحسين ديمومة الحياة لهم .. وابرز هذه التحديات يتمثل بالأتي :

١- الزيادة المتوقعة في نسب وأعداد كبار السن مستقبلا وبشكل قد يفوق قدرات وامكانيات اوجه رعايتهم الاسرية .

٢- الزيادة في نسب واعداد كبار السن انعكس على زيادة الطلب على الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية المباشرة وغير المباشرة ، مما أدى الى مشكلة تزايد المسنين الذين يشغلون أسرة في مختلف مستشفيات السلطنة.

٣- التطور المتسارع الذي شهدته السلطنة اقتصاديا واجتماعيا واتساع نطاق ما يشهده العالم من تغيرات وتأثيرات مواكبة للتقدم مما نتج عنه من بروز دور الاسرة النواة بشكل ملحوظ وخاصة في المدن وتراجع دور الاسرة الممتدة وهو ما سوف يؤثر على ظروف واوضاع كبار السن مستقبلا .

٤- الزيادة الملحوظة في تكاليف نفقات المعيشة وخروج المرأة للعمل ومحدودية المدخلات التقاعدية - تجاه المتطلبات الحياتية -مما أنعكس على الطلب للدعم للأسرة لكي تتلافى نفقات أفرادها ومنهم المسنين .

٥- طبيعة وخصائص كبار السن (الشيخوخة) وما لها من اعباء ومتطلبات ينبغي العمل على مواجهتها مثلها في ذلك مثل مراحل العمر الاخرى كالشباب أو الرشد.. وان اختلفت هذه الاعباء بطبيعة الحال واختلفت قدرات المسنين على الاستجابة لها بالشكل المناسب .

٦- تزايد نسب المسنات خاصة في أعداد النساء الأرامل وذلك يعزي الى بقائهن على قيد الحياة لمدة اطول .

٧- إن قضاء المسن معظم وقته وحيداً نتيجة انقطاع اصدقائه أو اهله يكون عرضة للأمراض النفسية ، مثل خرف الشيخوخة والاكتئاب النفسي والقلق النفسي والخوف ، مما يجعله صعباً وحاداً في طباعه وسلوكه مع الآخرين .

٨- التحديات الاقتصادية من ناحية تنوع متطلبات الحياة الخاصة بالمسن وظروفها وما يترتب على ذلك من زيادة كلفها .

٩- التحديات الصحية .. إن الزيادة العددية لهذه الفئة ، وما يصاحبها من زيادة في أمراض الشيخوخة ، تتطلب استحداث عيادات ومراكز صحية ، وكوادر متخصصة في طب الشيخوخة والاستشارات النفسية والاجتماعية وتقديم رعاية شاملة في هذا المجال

١٠- إن زيادة قاعدة فئات كبار السن وارتفاع مستواهم التعليمي سيتطلب تغييراً في الخطط والبرامج والمشاريع السياحية والترفيهية لهذه الفئة القادرة على التعامل مع احتياجاتها وخاصة تنشيط السياحة الداخلية .

إن هذه التحديات هي لاشك لا تغيب عن فكر المخطط التنموي بما يتطلب وضعها في الاعتبار في إطار استراتيجية رعاية كبار السن على المستوى الوطني . كون ان القضايا المتعلقة بالمسنين ومرحلة الشيخوخة، قضية مجتمعية يلزم مواجهتها بتكامل وتكافل جهود جميع القطاعات في الدولة، الحكومية منها والخاصة بالإضافة إلى اشراك أفراد وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمسنين انفسهم. لتأطير جهودها المبذولة في مجال رعاية وخدمة وتاهيل وتنمية ودمج المسنين في المجتمع.

الاستنتاج :

إن التقدم في السن غالبًا ما يكون صعبا ويتخلله الشعور بالعزلة. ولذا هناك حاجة لحماية وتعزيز حقوق كبار السن. وبما يتطلب أن نعمل أكثر من ذلك بكثير، ومن الواجب أن يعمل المجتمع الدولي ذلك الآن وبما ينعكس على الجوانب الدولية والوطنية . ووضع اتفاقية حول هذا الشأن تكون اكثر الزامية لتنفيذ الحماية لحقوق ومصالح المسنين.

وذلك لأهمية اتباع نهج شامل وجامع لكل العناصر اللازمة لظهور آراء ونهج ناشئة في تلبية حقوق المسنين .

والله ولي التوفيـــــــــــق ،،،